

## \* البنوك الإسلامية وسيلة للتنمية

عبد الحميد أحمد أبو سليمان\*

هناك قضايا أساسية أود في افتتاح هذا المؤتمر لفت الأنظار إليها حتى يمكن أن تعين على جعل النقاش العلمي الاقتصادي نقاشاً هادفاً، وحتى تتضح الرؤية العامة، ذلك أنّ وضوح الرؤية العامة والمقاصد الأساسية، تحقق الأهداف الآتية:

- ١- يحدد مقدار الجهود اللازمة وينظمها، للتكاتف في سبيل تحقيق الغايات المرجوة، مما يؤدي إلى الفاعلية efficiency وليس إلى التعارض وتبديد الجهود.
- ٢- يبعث الثقة بالنفس، ويجعل القدرة على التعامل مع الآخرين أكثر فاعلية وجرأة وقدرة على تبين الأسس المشتركة وتنميتها، وتنسيق العمل تجاه المواقف المغايرة، وتحويلها إلى مواقع حوار وتبادل تجربة ومنافسة إيجابية، لا إلى خنادق صراع وتدمير يخسر فيها الإنسان وتخسر فيها الإنسانية.
- ٣- تبعث باستمرار على المتابعة والمراجعة لملاحقة المتغيرات والحاجات والتحديات المستمرة.

---

\* ألقى الدكتور عبد الحميد أبو سليمان هذا الخطاب باللغة الإنجليزية، في افتتاح (مؤتمر البنوك الإسلامية: الفرص والإمكانات) بوصفه رئيساً للمؤتمر، وكان المؤتمر قد عقد في النامة عاصمة البحرين ما بين ٢٥-٢٦/٤/١٩٩٤، بتنظيم شركة رويتر بالاشتراك مع اتحاد البنوك الإسلامية.

\* دكتوراه في التجارة والعلاقات الدولية، جامعة بنسلفانيا ١٩٧٢، مدير الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ورئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية.

من المهم أيضاً أن نذكر أن الفكر الماركسي والتجربة الشيوعية السوفيتية إنما هي وليدة عيوب النظام الإقطاعي الرأسمالي الغربي، ورد فعل على أدائه الناقص المشوّه، الذي سحق وما يزال يسحق الملايين من البشر على امتداد الكرة الأرضية. إذ أن قراءة التاريخ الأوروبي في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ومعاناة جماهير الشعوب والعاملين توضح بجلاء أسباب ظهور الفكر الشيوعي والنظام السوفيتي المعاصر.

ويجب أن لا يغيب عن الذهن أنه في الوقت الذي ينهار فيه النظام الشيوعي السوفيتي تحت وطأة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية نجد أن العالم الغربي يعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية، لا يغير ذلك من الحقيقة شيئاً مهما علا صوت موجات الدعاية الغربية، وقرع طبول أفراح الشماتة والتشفي.

إن الشيوعية الماركسية نشأت حركة إصلاح لعيوب الرأسمالية ورداً على وجوه القصور في أدائها.

ومن المهم أيضاً أن ندرك أن العالم عامة، والغربي خاصة في وضع فكري وإنساني أسوأ مما كان، وذلك أن الأمل في الإصلاح قد انهار بانهيار الحركة الإصلاحية، واتضح فساد منطلقاتها أيضاً، وعاد الغرب إلى نقطة البدء نظاماً يعاني من العيوب والنواقص والتناقضات، ولا يعرف طريقاً صحيحاً لإصلاح نفسه وتخفيف المعاناة الإنسانية من عيوبه وأزماته الاقتصادية الطاحنة المتتابة ومشاكله الاجتماعية المدمرة.

بدءاً أود أن أتطرق إلى الصورة الكبرى، وهي موقع الإسلام والمشاركة الإسلامية في عالم الحضارة المعاصر، على الرغم من قدرة الإسلام على دفع عجلة الحضارة الإنسانية إلى الأمام، وإصلاح كثير من عيوبها الأساسية التي تهدد أمن الإنسان ووجوده، إلا أن هذه الطاقة معطلة، وتكاد الأحداث العالمية تهمّش تأثير الإسلام المستقبلي، وتقلل من أهمية الجهود التي تبذل لتجلية هذا التأثير، والاستفادة من معطياته لخير الأمة الإسلامية التي تمثل خمس البشرية على الأقل والتي تنتشر على مدى قارات العالم الخمس. ولخير الحضارة الإنسانية بشكل عام.

إذا شئنا للحركة الفكرية الإسلامية أن تنجح في إصلاح مؤسسات العالم الإسلامي وأن تصلح أنظمتها، وأن تشارك مشاركة حضارية في عالم اليوم، فلا بدّ من تجلية الصورة العامة والأهداف والمقاصد الإسلامية في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية وإسلامية المعرفة القائمة على أسس منهجية بشكل خاص.

إن وضوح الرؤية والأهداف والمقاصد يعين على تكاتف الجهود وحسن توجيهها وزيادة فاعليتها، كما يبعث الثقة في النفس، ويعين على التعامل مع الآخرين، وتبين رقة العمل المشترك على أوسع نطاق، وتنميتها دون خوف الانضواء تحت ألبية الآخرين، ونقد الهوية، والوقوع في ذل التبعية والعجز، كل ذلك يعين على تنسيق العمل في المواقع المتغيرة، وتحويلها إلى مواقع حوار ومنافسة إيجابية، لا إلى خنادق صراع وتدمير تخسر فيه كل الأطراف الإنسانية.

إن وضوح الرؤية ووضوح الأهداف والمقاصد يعين على استمرار المتابعة والمراجعة لملاحقة المتغيرات والحاجات المستجدة لتحسين الأداء، وتحقيق تلك الغايات والأهداف.

### الدلالات الحقيقية لانتهيار الشيوعية والإمبراطورية السوفييتية:

في هذه المرحلة من التاريخ تبدو الرؤية العامة الحضارية على امتداد العالم يلفها ضباب كثيف، سواء لدى الأمة الإسلامية أو غيرها من الأمم.

وأسباب ضبابية هذه الرؤية عديدة، وربما كان أهمها أسباب ثلاثة:

أولاً: انهيار الشيوعية والماركسية ودولتها الريادية العظمى (الاتحاد السوفييتي) الذي يحاول الغرب أن يجعل من انهياره مكسباً يعتمد عليه لحساب نظامه الرأسمالي، ويشكك به في كافة المنطلقات الحضارية المغيرة لمنطلقاته ونظامه.

ثانياً: التمزق والتناحر والصراعات التي تجتاح أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي، مما يزيد من إضعاف الثقة بالنفس، ويعمق أسباب الهزيمة الذاتية لدى الأمة.

ثالثاً: بطء تطور الرؤية الإسلامية المعاصرة، ومحدودية العطاء والنمو في هذا المجال، وخيبة الآمال المبالغ فيها، فيما تحقق من جزئيات الحل الإسلامي، ومطالبتها بأكثر مما هو في إمكانها، والتركيز على السلبيات، أو ما يظن أنه سلبيات ومن ذلك تجربة البنوك الإسلامية.

### انهيار الشيوعية ليس تفوقاً للرأسمالية:

إنّ من المهم فهم انهيار التجربة الشيوعية السوفييتية في صورته الكلية الصحيحة، ذلك أنّ انهيار التجربة الشيوعية السوفييتية في جوهره يعود إلى مغايرتها الفجة لطبيعة الإنسان، حيث ركزت على جوانب من الحياة الإنسانية تركيزاً هائلاً، وأهملت جوانب أخرى إهمالاً يكاد يكون مطلقاً، فكان لا بد لهذا النظام المسوخ المشوّه من أن ينهار تحت وطأة عيوبه ونقائصه، وقد تكررت مثل هذه التجربة ومثل هذه النتيجة في التاريخ الإنساني على مرّ القرون.

إن حقيقة ما يجري اليوم على الساحة العالمية الحضارية الغربية لا يدعو إلى الفرحة والابتهاج، فهو عالم أزمات ومشكلات وصراعات فشلت أمامها حركاته الإصلاحية، وأهمها حركة الإصلاح الماركسي، وعاد عارياً مهزوماً في حقيقته إلى نقطة البدء، ليس لديه أمل واضح أو رؤية جادة للإصلاح والقضاء على مصادر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة في أسس كيان النظام الليبرالي الرأسمالي.

إن هذا الحال الخطر اليائس لا بد أن يدعونا إلى النظر في المنطلقات الحضارية البديلة، خاصة تلك التي أثبتت جدارة حضارية، وإلى النظر فيما لديها من إمكانات، لعل ذلك النظر يؤدي إلى فكر إصلاحي جديد، يقدم رؤية جديدة، تتعامل مع الأسباب الحقيقية للنقص والتشويه في منطلقات الرؤية الحضارية المعاصرة.

وهنا لا بد أن يبرز الإسلام بتجربته التاريخية وطاقاته الفكرية النظرية مصدراً للفكر الإصلاحي. وحتى يتحقق هذا الأمر فمن المهم أن يتجلى لدى المفكر المسلم المعاني الآتية: المقارنة الصحيحة بين منطلقات الفكر الإسلامي الحضاري ومقاصده وطبيعته نظامه من جهة ومنطلقات الفكر الحضاري الغربي المعاصر ومقاصده وطبيعته نظامه من

جهة أخرى. فالمقارنة الصحيحة تؤدي إلى طرح الأسئلة الصحيحة، بغية الحصول على الإجابات المباشرة المثمرة.

وليس صحيحاً أن ما يميز النظام الرأسمالي الليبرالي الديمقراطي عن النظم الأخرى هو نظام السوق الحرة أو ضمان الحريات المدنية والسياسية للإنسان. لقد دعا الإسلام إلى التمسك بنظام السوق الحرة، ومارس المسلمين ذلك عبر التاريخ، ذلك أن احترام قوى السوق الحرة، ومنع التسعير، ومنع الاحتكار، وتمكين العامل من ثمرة عمله وحماية حقوقه وممتلكاته، هو ما دعا إليه الإسلام وتمسك به المسلمون تمسكاً يفوق في جوهره أي نظام آخر للسوق الحر. إن هذا الأمر لا يخفى على أي مثقف ملم بتاريخ الإسلام وتعاليمه.

إن حماية الإسلام لحرية الإنسان في تقرير مصيره وممارسة حقوقه وواجباته الفردية والاجتماعية أساس يبنى عليه كيان الإسلام، لا يغير من ذلك جهل الجهلاء، ولا قصور رؤية من غرق في خصوصيات القرون الغابرة ومتاهاتها الزمانية والمكانية.

والفرق بين الإسلام والليبرالية الغربية أن الإسلام دين الفطرة (Innate)، والفطرة تبنى على أساس نظم كونية (Natural Universal Systems) متناسقة متداخلة لها أبعادها الخاصة والعامّة.

والإنسان - من منطلقات الإسلام - هو نظام كوني متميز يتكون من الفرد الإنساني في الجماعة الإنسانية. ونظامه ككل نظام له أسس وقواعد يجب التزامها لتحقيق الأداء الصحيح الذي يحقق غايات ذلك النظام.

منطلق نظام الفطرة (Natural Systems) يعطي الإنسان أبعاده الخاصة وأبعاده العامّة، ويحقق الإنسان به نفسه فرداً وجماعة، ويقدم له الدليل الأساسي للنظام العام الإنساني الاجتماعي ويحقق له التوازن اللازم لأدائه وكيانه فرداً وجماعة.

إن ضعف التصور النظري والتطبيق العملي لمفهوم الإنسان بوصفه نظاماً كونياً له أسسه وقواعده وضوابطه المتكاملة لأدائه الإنساني الصحيح، هو السبب في الانحرافات الفاحشة التي عانى ويعانى منها الأداء الغربي بشقيه الماركسي والرأسمالي.

وإشكال الحل الإسلامي ليس في مادته ولا كلياته ولا غاياته ولا طموحاته، ولكن إشكاله في منهج فكره، إشكاله ليس في القرآن الكريم أو السنة النبوية، ولكن في منهج فهم القرآن الكريم وفهم السنة النبوية، وما يكتنف جل خطاب السنة النبوية من عوامل الزمان والمكان.

فالفكر الليبرالي لضعف تصوره للإنسان بوصفه نظاماً فطرياً كونياً، تنهار فيه القواعد والضوابط، ويسير بخطا حثيثة نحو التطرف والتدهور والفوضى الفكرية والاجتماعية.

أما الفكر الشيوعي الماركسي فقد انهار تحت وطأة انحرافه في فهم طبيعة النظام الفطري الكوني الإنساني. ففضى على أساس النظام بالإلحاد، ودمّره بتجاهل الجوانب والدوافع الفردية للإنسان، وعامله معاملة القطيع من السائمة في حظيرته.

إن النظام الكوني الاجتماعي الإنساني له غاياته وقواعده. وهذه الغايات والقواعد لا يقرها الهوى على أساس من الانتقاء العشوائي بالاندفاع نحو الممارسات الجزئية والقاصرة سواء كانت فردية أو جماعية. ولكن الذي يقرر غايات النظام الكوني الاجتماعي الإنساني هو طبيعته الفطرية التي أودعها الله فيه. والالتزام بهذه الغايات والقواعد والحدود ضروري، ليحقق النظام الاجتماعي غاياته، وإلا انتهى به الأمر بوصفه نظاماً (System) إلى الانحراف والانهيار.

إن هذا التصور النظامي الفطري الإسلامي هو التصور الذي يحمل معنىً وأملاً في إصلاح الممارسات المشوهة المتطرفة التي تعاني منها الحضارة الإنسانية الغربية المعاصرة. ويمكن لقائل أن يقول: إن هذه المقولة عن الحل الإسلامي هي عودة إلى مفهوم القانون الطبيعي في الفكر الغربي. وهذا القول صحيح إلى حد معين. والتصور في ظل التصور الإسلامي يختلف عما هو عليه في ظل الفكر الغربي في أمور جوهرية أساسية تجعل النتائج مختلفة.

فمفهوم القانون الطبيعي في الفكر الغربي ليس له أسس واضحة متفق عليها خاصة في تصوراته الكلية والغائية، والسبب أن القاعدة الدينية الكلية بها من التناقض

والتحريف وعدم المصدقية التاريخية ما يجعل من المستحيل الاستناد إليها استناداً مقنعاً حاسماً، ويبقى بعد ذلك التخمين والظن الإنساني بشأن الكليات والغايات التي لا مجال فيها للحسم والاتفاق الإنساني الذي يسمح بإقامة قاعدة مستقرة لمفهوم النظام الكوني الإنساني وقواعده وضوابطه الطبيعية أو الفطرية.

أما في الإسلام والعقل المسلم فإن القضية مختلفة تماماً. فالثقة بمصدقية المصدر لقواعد النظام الإنساني الكوني وغاياته، وهو القرآن والسنة، هي ثقة قوية راسخة، وهي ليست في ضمير المسلم ظناً ولا تخميناً، وقناعة الإنسان المسلم بنصوص القرآن والسنة ليست قناعة غيبية، ولكنها أيضاً نصوص معينة محددة يمكن النظر فيها والاحتكام فيها إلى العقل والمعلوم من السنن والطبائع الكونية المعلومه. علماً بأن المحاكمة العقلية ليست قاصرة على المحاكمة الحسية، ولكنها تشمل قضايا الغيب التي يستدل عليها من دلالاتها وآثارها.

إن دعوى الطبيعية والشمولية والتوازن والفاعلية كلها أمور لا تُترك - في الحالة الإسلامية - إلى الظن والتخمين والغاية الخاصة، ولكن المحاكمة فيها إلى النص الموثوق، وحول النصوص الموثوقة على غير الأديان العالمية الأخرى يدور الحوار وتقوم القناعات ويتم الخيار.

وعلى الرغم من وضوح الكليات ومثانة القواعد الإسلامية المستنبطة من مصداقية النص، إلا أن أزمة الحل الإسلامي تكمن في طيات العقل المسلم الذي تفوقعت مسيرته الفكرية منذ عدد من القرون استكان فيها إلى الركود والتقليد والتفوق في مجتمعات التاريخ ونشوة الذكريات وأبجاذ القرون الغابرة.

وقراءة نصوص الوحي الإسلامي، الموثق النصوص، قراءة حياتية حضارية إنسانية، وإدراك طبيعة خطابه العالمي الحضاري العام، وما يبشر به من نقلة حضارية عالمية إنسانية، تميز الإسلام عما سبقه من أديان وحضارات.

إشكال العقل المسلم ليس في السنة النبوية المطهرة هل هي مصدر من مصادر الفكر والنظام الإسلاميين، ولكن إشكال هذا العقل في منهج التعامل مع السنة وفهمها وما

تمثله في جلها من غايات ومقاصد. فالسنة في جوهرها تمثل الحجية الفعلية والبيان النبوي التطبيقي الذي يجلي جوانب الرسالة وأبعادها العملية، كما تمثل تطبيقاً فعلياً يجسد في ثناياه صورة عملية تاريخية لكليات النظام الكوني الإنساني وغاياته. وهذا النوع من الفائدة من دراسة السنة والتمعن في نموذجها أمر ممكن شريطة أن يتم بالنظر والدرس. على أن يتم ذلك بفهم صحيح للسياق التاريخي والبعد الزمني والمكاني للمنطوق والممارسات النبوية. فالمنهج الشمولي التحليلي المنضبط السليم في التعامل مع السنة النبوية المطهرة هو الذي يجلي فهمها، ويمنع التناقض في استخلاص النتائج من مفردات نصوصها وأحداثها، ويوضح العلاقة المتساندة بين النصوص والغايات والقواعد القرآنية والنبوية. إن هذا الفهم السليم لنصوص السنة هو الذي يجعلها مصباحاً يضيء الطريق لساحة غيبية يتم التراشق فيها بالنصوص.

إن غاية التصور الإسلامي أن يعطي الفرصة للإنسان كي يسعى بحرية كاملة إلى حوض آفاق المعرفة واستكشاف كنه أسس النظام الكوني وضوابطه، سعياً نحو تحقيق الكمال الإنساني. ولذلك فإن النظام الإسلامي كفل للناس كافة حرية العقيدة والفكر والضمير، وكفل الحريات المدنية والسياسية، ولم يقيد أو يحدد إلا ما هو ضروري لصيانة النظام العام وضبط كيانه، ذلك التقييد الذي بدونه تسود الفوضى ويسود الظلم ويفسد النظام والكون.

وليس عجباً أن يكفل الإسلام لكل الملل الأخرى حرية الممارسات العقدية والاجتماعية المخالفة لمعتقداته وتوجهاته ما دامت لا تخل بالحد الضروري من الضوابط والقواعد والممارسات اللازمة لسلامة النظام العام. وبالمقابل نجد أن بعض الممارسات الغربية حتى اليوم تبذل كل الجهد كي تفرض على المجتمعات الإسلامية ما تعتبره هذه المجتمعات انحرافاً في الممارسات الإنسانية وفساداً للفطرة والنظام العام.

وأي فهم إسلامي ينقص الحريات الأساسية للإنسان، ويزيف الضمير الإنساني، أو يخل بالنظام الإنساني العام، وكل ما هو ضروري للمحافظة عليه وعلى غاياته الكونية مثل شيوع المظالم والمفاسد والتعديات والانحرافات، هو فهم قاصر لمعنى النظام



الإنساني ومعنى الوجود الإنساني وغاياته كما تقتضيه الفطرة الإنسانية، ومخالف لما جاء به الإسلام.

هذه عجالة ضرورية لفهم المرحلة التي يمر بها العالم وتمر بها الأمة الإسلامية. إنه من الخطأ أن يظن المرء أن الفرق بين النظام الليبرالي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الإسلامي هو قبول قاعدة حرية السوق أو رفضها، فالإسلام أحرص عليها من النظام الرأسمالي الليبرالي.

الفرق بين النظامين يكمن في علاقة الإنسان بالمادة غاية أو وسيلة، ويكمن في علاقة العَرَض بالجوهر في الحياة الإنسانية، ويكمن في علاقة اللذة المادية بالغاية المعنوية الخلقية والروحية، ويكمن في غاية العدل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، ويكمن في اعتبارات إشباع حاجات الفرد ليس بوصفه فرداً فقط، بل بوصفه فرداً في جماعة.

الفرق بين النظامين هو في قصور الصورة الكلية أو تكاملها، وهو في توازن الأبعاد الإنسانية فردية وجماعية، مادية وروحية، شهوداً وغيبية.

الفرق بين النظامين يمكن أن يلخص في جوهره في أنه: الفرق بين قانون الغاب وسيادة القوة والغلبة والأهواء من جهة، وبين الخلافة وسيادة العدل والإخاء والتوازن من جهة أخرى.

إن الغرب والعالم المعاصر يعاني الأزمات واختلال التوازنات، ويتطلع إلى الإصلاح وتلافي الكوارث الكامنة في طيات وجوه تصوره ومنطلقاته الحضارية المعاصرة.

إن الفكر الغربي لديه استعدادات أساسية للحوار والتواصل يجب الاستفادة منها لمصلحة كافة الأطراف، وتضييع الفرصة على عناصر الأحقاد والصراعات، فلا تتمكن هذه العناصر من أن تحيل فرص الحوار إلى ساحات للصراع والقتال.

يجب أن يستعيد العقل المسلم خطابه العالمي ومنطلقاته الحضارية العمرانية، وأن يسعى للمشاركة والإسهام الحضاري.

ولن تتحقق الأهداف السامية من خلال الجمود الفكري والفكر التاريخي والمنهج الشكلي اللغوي التقني (Legalist).

إن إصلاح حال الأمة، وبناء فقه الأنظمة ومناهج فكر العمران الحضاري، لا يتأتى دون فهم سليم لتاريخ الفكر الإسلامي وما نتج عنه من اشكالات وأمراض أصابت العقل المسلم وبناء النفس الإسلامية.

والطريق الوحيد نحو الإصلاح الإسلامي المرتقب ومشاركته الفعالة يكمن في إصلاح العقل المسلم وتصحيح مفاهيمه ومنطلقاته واستعادة المنهج السليم في التعامل مع آيات الوحي وآيات الكون من ناحية، وإصلاح بناء النفس الإسلامية الناتج عن الفهم المنهجي الصحيح لمصادر الضعف والوهن والخوف من ناحية أخرى. والسؤال الذي يمكن أن يطرح: هل قيام البنوك الإسلامية بداية أم نهاية في مشوار العطاء الإسلامي؟

لقد جاءت البنوك الإسلامية جواباً على حيرة الشعوب الإسلامية أمام الطريق الذي يجب أن تسلكه في ميادين الاقتصاد والبناء والتنمية والنهضة، وأصبحت كأنها البديل للبنوك التقليدية (الربوية) وهنا المحك الذي تثبت به الإسلامية جدارتها أمام الرأسمالية. والبنوك التقليدية هي مؤسسات خدمات مالية وتجارية غريبة مكنت الهيمنة الاستعمارية الغربية والتفوق الحضاري الغربي من الدخول إلى العالم الإسلامي. وكونت هذه البنوك مشكلة عقدية ونفسية للأمة الإسلامية، وتعامل المسلمون معها على أنها عضو غريب في جسد الأمة.

وكانت قضية الفائدة على القروض بؤرة التناقض والصراع بين الفائدة من جانب والحاجة إلى الخدمات المالية التجارية التي يقدمها البنك الغربي من جانب آخر، فأصبح الفرد المسلم والضمير المسلم في أزمة يتمزق فيها بين الرغبة في التعامل بالفائدة والحصول على الخدمات والتسهيلات التجارية من جهة الخوف دينياً وما ينتظره آخروياً من مصير سيئ، فالامتناع عن التعامل مع هذه المؤسسة يعني الحرمان من تلك المزايا التنافسية، والرضا بالفقر والحرمان، والتعامل معها يعني الرخاء الزائف في هذه الدنيا والخزي والعذاب في الآخرة.

وامتد هذا الوضع العاجز الممزق قرابة قرن من الزمان، حتى بدأت الصحوة الإسلامية والتوجيه المنهجي الإسلامي لأزمة المعرفة وأزمة العقل المسلم، وعقدت المؤتمرات الدولية لخدمة هذه الأغراض، وأسست مراكز للبحث، وكانت البنوك الإسلامية، أو إسلامية البنوك، من أوائل ثمار هذه الصحوة.

وأهم ما أنجزته هذه الحركة حسب تقديري من الناحية النظرية أنها تمكنت من تخطي شكلية الفائدة، وبرهنت على أن الأنماط والأشكال يمكن إعادة فلسفتها إسلامياً، وإيجاد حلول فنية لها، مع الحصول على المزايا ذاتها التي توفرها البنوك الغربية حذو النعل بالنعل. وبذلك يمكن للمسلم من خلال البنوك الإسلامية الخالية حسابياً وشكلاً من عنصر الفائدة، الحصول على الخدمات التجارية والمالية الضرورية للأسواق والصناعات دون الإحساس الشكلي بالتناقض بين الدنيا والآخرة.

ومن الواضح أيضاً أن من أهم ما حققه حل البنوك الإسلامية لإشكالية الفائدة أنه قد دفع إلى هذه البنوك بمدخرات كثير من الناس الذين لم يكن من السهل على البنوك الحصول على مدخراتهم دون معاناة نفسية.

هذا الإنجاز الشكلي الفني النفسي الإسلامي في قضية البنوك ليس عديم الفائدة بل إن له دلالات نفسية وفكرية كبرى يجب ألا تغيب عن البال، منها:

أن هذا الإنجاز قد هدم حاجزاً نفسياً مهماً في مجال اجتماعي هام هو عالم الخدمات المالية والتجارية، وأمكن للفكر الإسلامي أن يعدّل ولو شكلياً من بناء مؤسسة البنوك الغربية التقليدية، بحيث جنبها أهم وجوه الاعتراض الإسلامي المعاصر وهو حساب الفائض الثابت أو الفائدة. وبذلك فتح هذا الإنجاز على علاقته مجال الأمل في بناء مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية عصرية يمكن أن تستجيب للحاجات والقواعد الإسلامية.

أدّى ذلك إلى مشاركة الجموع الإسلامية في النشاط المالي والتجاري دون حرج، مما أسهم في توفير الأموال المطلوبة للنشاطات الاقتصادية المختلفة، وعاد على المودع المسلم ببعض الدخل الذي لا يجد حرجاً في قبوله والتمتع به.

إنه وإن كان هذا الإنجاز، في ظل النظام الرأسمالي السائد، يجعل وظيفة البنك الإسلامي في تحقيق الأهداف الإسلامية محدودة. إلا أن لذلك دلالة نفسية في بناء الثقة بالنفس، وتشجيع جهود الإصلاح الإسلامي وإحياء الأمل في بناء المؤسسات الاجتماعية على أساس مقبول إسلامياً.

إن نجاح هذه البنوك واستمرار نجاحها عامل من عوامل تعزيز الثقة، فالأمة على ما هي عليه أشد ما تكون حاجة إلى مثل هذا الإنجاز، وخاصة في ظل الدعوى الخاطئة والدعاية المضللة التي ترى سقوط الإمبراطورية الشيوعية السوفيتية نجاحاً للرأسمالية لأنها تلتزم اقتصاد السوق الحرة. والحقيقة أن سقوط الشيوعية إنما يمثل فشل جهود التجربة السوفيتية الماركسية في إصلاح النظام الرأسمالي. إن من المهم أن ندرك أن النظام الرأسمالي ذاته كان يعاني أزمات اقتصادية واجتماعية وقت سقوط النظام الشيوعي والسوفيتي، مما يجعل النظام الرأسمالي يعود إلى نقطة البداية في حاجته إلى الإصلاح، دون أمل واضح في إصلاح الاختلالات التي تنجم عنها المآسي والخسائر والتجاوزات التي يدفع ثمنها العامل ودافع الضريبة كما يحدث في أمريكا، ولتستمر هذه الاختلالات في حلقات مؤلمة مفرغة لا يبدو لها في ظل النظام الرأسمالي نهاية.

والبنوك الإسلامية وهي تسهم في توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية والنشاطات الاقتصادية، وتفتح الباب لمشاركة المسلمين في هذه المجالات والإفادة منها، فإنها، وإن لم تكن الجواب الحقيقي على التحدي الرأسمالي، إلا أنها تفتح باب الأمل الفكري في تحقيق النهضة الإسلامية المطلوبة لإصلاح حال الأمة، ودفع عجلة المشاركة الإسلامية في مسيرة الحضارة الإنسانية المعاصرة، وحل كثير من معضلاتها.

### إصلاح التعليم الإسلامي المنهجي الموحد هو الحل:

الحل الصحيح يكمن في أن تتضافر الجهود لبناء الفكر والتعليم الإسلامي الموحد، الذي يجمع منهجياً بين الوحي والفطرة، وبين هداية السماء وعلم الطبائع والكائنات.

إن نجاح هذه الجهود أمر ضروري لتحقيق مشاركة الفكر الإسلامي في جهود إعادة التوازن لنظام الحياة الاجتماعي الإنساني، وهو على المدى الطويل الحل الصحيح الذي يزود الأمة الإسلامية بالقدرة على أن تستعيد زمام أمرها، وتقضي على التمزق في كيان المعرفة الإسلامية، وفي كيان قيادات الأمة الفكرية والسياسية والاجتماعية.

إن قيام البنوك الإسلامية ونجاحها إنما هو بشائر لبداية طريق فكري حي يجب متابعته سيراً على طريق المنهجية الجادة في مسيرة المعرفة الإسلامية وبناء النظام الإسلامي، ومواصلة السير لسير غور إمكانات توفير إطار فكري واضح للنظام الاقتصادي الإسلامي. ولا يتم هذا إلا بعمل فكري منهجي يتعامل مباشرة مع مصادر الرسالة في ضوء تحديات العصر، وبناء مفهوم الأنظمة الاجتماعية والقانونية، وما تقدمه هذه الأنظمة من حلول ترسخ عملياً ممارسات الشورى والعدل والتكافل والرخاء في المجتمع.

كلمة أخيرة:

وإذا كان هناك من إضافة تتعلق بواقع أداء البنوك الإسلامية على علاقتها، وبوظيفتها في خدمة الأمة نفسياً واقتصادياً في الوقت الحاضر، فهو ضرورة أن تقيم هذه البنوك نظاماً للمراقبة يقوم بتوفير المقاييس المطلوبة لتقويم أداء البنوك الإسلامية، وعدم السماح بفسلها أمام المنافسة مع البنوك التقليدية لما يترتب على ذلك من خيبة الأمل.

إن من المؤسف أنه لا يوجد الآن مقاييس ومعايير متفق عليها لمعرفة نجاح أداء البنوك الإسلامية أو إخفاقها.

وفي غياب معايير علمية معتبرة تقيس أداء البنوك الإسلامية فإنه يصعب الحكم على مدى قدرة هذه البنوك على الصمود والمنافسة والتفوق. إن إيجاد نظام فعال للمراقبة وضبط الأداء النوعي سيسمك البنوك الإسلامية من قياس مدى نجاح هذه البنوك في تحقيق أهدافها، ومعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها القيمية والتنموية ضمن إطار الاقتصاد الرأسمالي وقيوده.